(الفصل الأول) إبطال شبهات البحيري حول أثر ميمون بن مهران في رجم القردة الزانية

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هداه،

أما بعد ، فقد قال إسلام البحيري في جريدة اليوم السابع (الخميس، ٠٤ ديسمبر ٢٠٠٨) : "أما السؤال الثالث فهو: هل أخرج البخاري ومسلم في كتابيهما أحاديث متنها منكر واضح النكارة؟ بالتأكيد نعم . . وسأعطى مثالاً واحدًا على ذلك وكفى به :أخرج البخاري حديثًا لا يقبله الشرع ولا يصدقه إلا المجانين من ظاهري الجنون وهو الحديث الشهير في البخارى «٣٨٤٩» وهو حديث معلق ومقطوع عن التابعي المخضرم عمرو بن ميمون قال: «رأيت فى الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة، قد زنت، فرجموها ، فرجمتها معهم"، وهذا الحديث منكر المتن –النص– لا يقبله عاقل ولا حتى مجنون، وقد أنكره على البخاري كثير من العلماء قديما وحديثا ، ولكن العجيب أن مُقدسي البخاري أخذوا يتنطعون بتكلف ممجوج وأحمق لتصحيح هذه الخرافة بل وصل بهم القول إنهم قالوا «لعل هؤلاء القردة الذين رجموا القردة الزانية كانوا من اليهود الذين مسخهم الله» ، والحقيقة أن من مسخه الله على حق هو من يقبل هذا التبرير، ومن أمثلة ذلك الذي لا يُقبل عقلاً ولا حتى شرعًا ثُلة من أحاديث البخارى ومسلم والتى ردها الكثير من المعاصرين" .

قلت: هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٨٤٩) قال: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ قِرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرَدَةٌ، قَدْ زَنَتْ، فَرَجَمُوهَا، فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ» .

قلت: فهذا أثر عن مروي عن أحد المخضرمين من التابعين ليس حديثًا مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما أراد إسلام البحيري الولوج من الحكم على هذا الأثر بالنكارة إلى تشكيك المسلمين فيما يخالف هواه من الأحاديث المرفوعة الصحيحة الثابتة ثبوت الجبال في الصحة .

وسلفه في هذا الطريق المعوَّج: محمود أبو ريَّة، ومحمد الغزالي، والقرضاوي، وأسلافهم من المعتزلة، وحثالة المستشرقين .

ونقول له: ما هي حدود العقل عندك ؟ !

وهل ما يقبله العقل في هذا الزمان، كان مقبولاً في الأزمان السالفة ؟ ! وهل نجعل النصوص الشرعية والآثار المروية ألعوبة للعقول ؟ !

وأخرج الأثر أيضاً: الخرائطي في "اعتلال القلوب" (**(١٨١) قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، أَنَّ ابْنَ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ قَالَ: «زَنَتْ قِرَدَةٌ بِالْيَمَنِ فَرَجَمَهَا الْقُرُودُ، فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ».**

قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ: لَوْ غَيْرُ حُصَيْنٍ حَدَّثَنِي مَا صَدَّقْتُ.

قلت: فهذه متابعة لهشيم، تابعه علي بن عاصم .

وقال الحافظ في الفتح (٧/١٦٠): "وَقَدْ سَاقَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ هَذِهِ الْقِصَّةَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مُطَوَّلَةً مِنْ طَرِيقِ عِيسَى بْنِ حِطَّانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: كُنْتُ فِي الْيَمَنِ فِي غَنَمٍ لِأَهْلِي وأنا على شرف فجاء قرد مع قِرَدَةٍ فتوسد يدها فجاء قِرْدٌ أَصْغَرُ مِنْهُ فغمزها فَسَلَّتْ يَدَهَا مِنْ تَحْتِ رَأْسِ الْقِرْدِ الأول سلا رقيقا وتبعته فوقع عليها وأنا أنظر ثم رجعت فجعلت تدخل يدها تحت خد الأول برفق فاستيقظ فزعا فشمها فصاح فاجتمعت القرود فجعل يصيح ويومئ إليها بيده فذهب القرود يمنة ويسرة فجاؤوا بذلك القرد أعرفه فحفروا لهما حفرة فرجموهما فلقد رأيت الرجم في غير بني آدم" .

قلت: وأخرج أيضاً رواية عيسى بن حطان: أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٦٤/٤) في ترجمة عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيُّ، وقال: "أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَأَسْلَمَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ قَدْ حَجَّ مِائَةَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ" .

قال أبو نعيم: حَدَّثَنَا أَبُو حَامِدِ بْنُ جَبَلَةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا رِزْقُ اللهِ بْنُ مُوسَى، ثنا شَبَابَةُ، ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ حِطَّانَ، قَالَ: دَخَلْتُ مَسْجِدَ الْكُوفَةِ، فَإِذَا أَنَا بِعَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ، جَالِسًا وَعِنْدَهُ النَّاسُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: حَدِّثْنَا بِأَعْجَبِ شَيْءٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: "بَيْنَمَا أَنَا فِي حَرْثٍ لِأَهْلِ الْيَمَنِ، إِذْ رَأَيْتُ قُرُودًا قَدِ اجْتَمَعْنَ، فَرَأَيْتُ قِرْدًا أَوْ قِرَدَةً اضْطَجَعَا، فَأَدْخَلَتِ الْقِرْدَةُ يَدَهَا تَحْتَ عُنُقِ الْقِرْدِ، ثُمَّ اعْتَنَقَا، إِذْ جَاءَ قِرْدٌ آخَرُ فَغَمَزَهَا، فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا فَنَظَرَتْ إِلَيْهِ، فَسَلَّتْ يَدَهَا مِنْ تَحْتِ رَأْسِ الْقِرْدِ، ثُمَّ مَضَيَا غَيْرَ بَعِيدٍ فَوَاقَعَهَا وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعَتِ الْقِرْدَةُ إِلَى مَكَانِهَا، فَذَهَبَتْ لِتُدْخِلَ يَدَهَا تَحْتَ عُنُقِ الْقِرْدِ فَانْتَبَهَ، فَقَامَ إِلَيْهَا فَشَمَّ دُبُرَهَا فَصَرَخَ، فَاجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ الْقُرُودُ، قَالَ: فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْهَا وَإِلَيْهِ، قَالَ: فَتَفَرَّقُوا، فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ جِيءَ بِذَلِكَ الْقِرْدِ أَعْرِفُهُ

بعَيْنِه، قَالَ: فَأَخَذُوهُمَا فَأَتَوْا بِهِمَا مَوْضِعًا كَثِيرَ الرَّمْلِ، فَحَفَرُوا لَهُمَا حُفْرَةً، ثُمَّ رَجَمُوهُمَا حَتَّى قَتَلُوهُمَا، قَالَ: فَوَاللهِ لَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجْمَ قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ اللهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" .

ثم ذكر الحافظ أشهر التأويلات لهذا الأثر، منها ما قاله ابن التِّين: "لَعَلَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا مِنْ نَسْلِ الَّذِينَ مُسِخُوا فَبَقِيَ فِيهِمْ ذَلِكَ الْحُكْمُ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْمَمْسُوخَ لَا يَنْسِلُ" .

ثم قال الحافظ: "وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ لِمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ الْمَمْسُوخَ لَا نَسْلَ لَهُ وَعِنْدَهُ مِنْ حَدِيثِ بن مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلاً" .

وقال القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي في "القبس في شرح الموطأ" (١٠٠٢/١): "فأما أن يكونَ هذا من أفعالِ من كان شخصًا ثم صارَ مسخاً، وإما أن يكون هذا أمراً أوقعه الله في نفوس البهائم إلهاماً ومقدمةً للنذارة لمن يحيي هذه المسألة التي أماتتها اليهود" .

ونقل القول بالمسخ عدد من شراح البخاري، منهم: سراج الدين بن الملقن في "التوضيح لشرح الجامع الصحيح" (٤٧٠/٢٠)، وشمس الدين البرماوي في "اللامع الصبيح شرح الجامع الصحيح" (٤١٥/١٠) .

قلت: وقد استهزأ البحيري بهذا التأويل، فقال: "ولكن العجيب أن مُقدسي البخاري أخذوا يتنطعون بتكلُّف ممجوج وأحمق لتصحيح هذه الخرافة، بل وصل بهم القول إنهم قالوا «لعل هؤلاء القردة الذين رجموا القردة الزانية كانوا من اليهود الذين مسخهم الله» .

قلت: وهل يقال عن العلماء القائلين بهذا القول اجتهادًا منهم -بغض النظر أصابوا أم أخطأوا-: إنهم من مُقدسي البخاري ؟ !

وهل في هذا التأويل ما يخالف العقل الصحيح ؟ فإن المسخ ممكن لا يخالف شرعًا ولا عقلاً .

قال الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥] .

وقال سبحانه: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ .

أخرج ابن جرير في جامع البيان (٨/٥٤١) بسند صحيح عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ ﴾ [المائدة: ٦٠] قَالَ: «مُسِخَتْ مِنْ يَهُودَ».

وأخرج مسلم (٢٦٦٣) من حديث ابن مسعود: وَذُكِرَتْ عِنْدَهُ -أي عند النبي صلى الله عليه وسلم- الْقِرَدَةُ، وَالْخَنَازِيرُ مِنْ مَسْخٍ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخٍ نَسْلًا وَلَا عَقِبًا، وَقَدْ كَانَتِ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ قَبْلَ ذَلِكَ».

وأخرج عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٥/٣٠٥)، وابن حبان (موارد الظمآن/ ١٠٨٠) من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْحَيَّاتُ مَسْخُ الْجِنِّ، كَمَا مُسِخَتِ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ».

وصححه الألباني -رحمه الله- في الصحيحة مرفوعًا (١٨٢٤).

قال الإمام الألباني -رحمه الله- في الصحيحة (٤/٤٤٠): "واعلم أن الحديث لا يعني أن الحيات الموجودة الآن هي من الجن الممسوخ، وإنما يعني أن الجن وقع فيهم مسخ إلى الحيات، كما وقع في اليهود مسخهم قردة وخنازير، ولكنهم لم ينسلوا".

وصح من حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَسْفٌ، وَمَسْخٌ"، وفي الحديث الآخر: "بين يدي الساعة مسخ وخسف وقذف"، وله شواهد عن عدد من الصحابة انظرها في الصحيحة (٤/٣٩٢).

قال علي القاري في مرقاة المفاتيح (١/١٨١): "يُقَالُ: خَسَفَ اللَّهُ بِهِ؛ أَيْ: غَابَ بِهِ فِي الْأَرْضِ، وَالْمَسْخُ تَحْوِيلُ صُورَةٍ إِلَى مَا هُوَ أَقْبَحُ مِنْهَا"، ثم قال: "وَأَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ ذَهَبَ إِلَى وُقُوعِ الْخَسْفِ، وَالْمَسْخِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ حَيْثُ قَالَ: قَدْ يَكُونَانِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأُمَمِ خِلَافُ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِنَّمَا مَسْخُهَا بِقُلُوبِهَا؛ ذَكَرَهُ فِي أَعْلَامِ السُّنَنِ: قِيلَ الْمُرَادُ بِالْخَسْفِ الْإِذْهَابُ فِي الْأَرْضِ كَمَا فُعِلَ بِقَارُونَ وَأَمْوَالِهِ، وَبِالْمَسْخِ تَبْدِيلُ الْأَبْدَانِ إِلَى الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ وَغَيْرِهِمَا، كَمَا فُعِلَ بِقَوْمِ دَاوُدَ وَعِيسَى، قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْخَسْفِ تَسْوِيدُ الْوَجْهِ وَالْأَبْدَانِ مَأْخُوذٌ مِنْ خُسُوفِ الْقَمَرِ، وَبِالْمَسْخِ تَسْوِيدُ قُلُوبِهِمْ وَإِذْهَابُ مَعْرِفَتِهِمْ، وَإِدْخَالُ الْقَسَاوَةِ وَالْجَهْلِ، وَالتَّكَبُّرِ فِيهَا، كَذَا ذَكَرَهُ الْأَبْهَرِيُّ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مَسْخُهُمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِتَسْوِيدِ وُجُوهِهِمَا كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ

وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] ؛ وُجوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ ﴿وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] ؛ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، وَخَسْفُهُمَا انْهِيَارُهُمَا مِنَ الصِّرَاطِ فِي النَّارِ، أَوْ نُزُولُهُمَا فِي قَعْرِ دَارِ الْبَوَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْأَسْرَارِ" .

* وأما قول البحيري: "وقد أنكره على البخاري كثير من العلماء قديما وحديثاً" .

فأقول: هذا من تهويله على طريقة أهل البدع في التهويل تثبيتاً وتزيينًا لباطلهم، فأين هذا الجمع الكثير من العلماء قديمًا وحديثًا؛ فإنه لم يتكلم على هذا الأثر قديمًا -على حسب المصادر المعتمدة- إلا الحميدي وابن عبد البر، وقد ردّ كلامهما المحقّقون بكلام رصين.

فأما الْحميدِي فقد ذكر الأثر في "الجمع بين الصحيحين" (٣/٤٩٠)، ثم قال: "كذا حكاه أبو مَسْعُود، ولم يذكر في أي موضع أخرجه البخاري من كتابه، فبحثنا عن ذلك فوجدناه في بعض النسخ لا في كلها . . . وليس في رواية النعيمي عن الفربري أصلاً شيء من هذا الخبر في القردة، ولَعَلَّها من الْمُقْحمَات الَّتِي أقحمت فِي كتاب الْبُخَارِيّ" .

وقد ردَّ هذا القول الحافظ في الفتح قائلاً: "وَمَا قَالَهُ مَرْدُودٌ فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُور فِي مُعْظَمِ الْأُصُولِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا وَكَفَى بِإِيرَادِ أَبِي ذَرٍّ الْحَافِظِ لَهُ عَنْ شُيُوخِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَئِمَّةِ الْمُتْقِنِينَ عَنِ الْفَرَبْرِيِّ حُجَّةً وَكَذَا إِيرَادُ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَبِي نُعَيْمٍ فِي مُسْتَخْرَجَيْهِمَا وَأَبِي مَسْعُودٍ لَهُ فِي أَطْرَافِهِ نَعَمْ سَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَفِيِّ وَكَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي بَعْدَهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ فِي رِوَايَةِ الْفَرَبْرِيِّ فَإِنَّ رِوَايَتَهُ تَزِيدُ عَلَى رِوَايَةِ النَّسَفِيِّ عِدَّةَ أَحَادِيثَ. . .

وَأَمَّا تَجْوِيزُهُ أَنْ يُزَادَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهَذَا يُنَافِي مَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْحُكْمِ بِتَصْحِيحِ جَمِيعِ مَا أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ وَمِنِ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ تَخَيُّلٌ فَاسِدٌ يَتَطَرَّقُ مِنْهُ عَدَمُ الْوُثُوقِ بِجَمِيعِ مَا فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي وَاحِدٍ لَا بِعَيْنِهِ جَازَ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ فَلَا يَبْقَى لِأَحَدٍ الْوُثُوقُ بِمَا فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ وَاتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ يُنَافِي ذَلِكَ" .

ثم قال: "وَقَدْ أَطْنَبْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِئَلَّا يَغْتَرَّ ضَعِيفٌ بِكَلَامِ الْحُمَيْدِيِّ فَيَعْتَمِدُهُ" .

قلت: والبخاري أخرج الأثر أيضاً في التاريخ الكبير (٦/٣٦٧) في ترجمة عمرو بن ميمون بالإسناد الوارد في الصحيح، إلا أنه قرن بين حصين وأبي بلج يحيى بن سليم بن بلج، ولم يُذكر الزنا .

وأما كلام ابن عبد البر فقد ذكره في الاستيعاب (١٢٠٦/٣): "وأما القصة بطولها فإنها تدور على عبد الملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان، وليسَا ممن يحتَّج بهما، وَهَذَا عِنْدَ جماعة أهل العلم منكر إضافة الزنا إلَى غير مكلف، وإقامة الحدود فِي البهائم، ولو صح لكانوا من الجن، لأن العبادات فِي الجن والإنس دون غيرهما، وقد كَانَ الرجم في التوراة".

وقد رد القسطلاني على هذا الكلام قائلاً كما في إرشاد الساري (١٨٣/٦): "أجيب عنه: بأنه لا يلزم من كون عبد الملك وابن حطان مطعونًا فيهما ضعف رواية البخاري للقصة عن غيرهما بل مقوّية وعاضدة لرواية الإسماعيلي المذكورة، وبأنه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا أن يكون ذلك زنا حقيقة ولا حدًّا، وإنما أطلق ذلك عليه لشبهه به فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان".

وقال العلامة الألباني في مختصر صحيح البخاري (٥٣٦/٢): "وعبَّاد هذا ثقة من رجال الشيخين، وتابعه عيسى بن حطان عن عمرو بن ميمون به مطولاً. أخرجه الإسماعيلي. وعيسى هذا وثَّقه العجلي، وابن حبان، وروايته مفصلة تبعد النكارة الظاهرة من رواية نعيم المختصرة، وقد مال الحافظ إلى تقويتها؛ خلافاً لابن عبد البر. والله أعلم".

قلت: وإني أنصح البحيري أن يطلع على بعض الأبحاث التي أجراها الكفار في الوقت المعاصر حول طبائع الحيوانات؛ ليدرك أنهم اكتشفوا أمورًا تتعلق بمعيشة هذه الحيوانات، لا يتخيلها العقل، فعلى مذهبه الكاسد يوصف هؤلاء بالجنون!

وإن كان يقبل أبحاث الكفار القائمة على التجربة والتي تحتمل الصواب والخطأ -وهذا المنتظر من أمثاله من العلمانيين-! فكيف لا يقبل النصوص الصحيحة في أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل؟!

وكما قال الجاحظ المعتزلي في الحيوان (١٣٨/١): "وفي القرد أعاجيب"، وقال في (٣٠٩/٤): "والقرد يضحك ويطرب، ويقعي ويحكي، ويتناول الطّعام بيديه ويضعه في فيه، وله أصابع وأظفار، وينقي الجوز، ويأنس الأنس الشّديد، ويلقن بالتّلقين الكثير، وإذا سقط في الماء غرق ولم يسبح؛ كالإنسان قبل أن يتعلّم السّباحة. فلم تجد النّاس للذي اعترى القرد من ذلك- دون جميع الحيوان علّة- إلّا هذه المعاني التي ذكرتها، من مناسبة الإنسان من قبلها.

ويحكى عنه من شدّة الزّواج، والغيرة على الأزواج، ما لا يحكى مثله إلّا عن الإنسان؛ لأنّ الخنزير يغار، وكذلك الجمل والفرس، إلّا أنها لا تزاوج. والحمار يغار ويحمي عانته الدّهر كلّه، ويضرب فيها كضربه لو أصاب أتانا من غيرها. وأجناس الحمام تزاوج ولا تغار. واجتمع في القرد الزّواج والغيرة، وهما خصلتان كريمتان، واجتماعهما من مفاخر الإنسان على سائر الحيوان. ونحن لم نر وجه شيء غير الإنسان أشبه صورة وشبها، على ما فيه من الاختلاف، ولا أشبه فما ووجها بالإنسان من القرد. وربّما رأينا وجه بعض الحمر إذا كان ذا خطم، فلا نجد بينه وبين القرد إلا اليسير".

قلت: فهذا الجاحظ المعتزلي -رغم منهجه الاعتزالي القائم على تقديس العقل-، كان أعقل من رويبضة هذا الزمان في فهم طبيعة القرود التي لم يعقلها البحيري.

واعلم أن البحيري سلك مسلك الزنادقة قديمًا في الاستهزاء بهذا الأثر وأشباهه، كما نقل هذا ابن قتيبة في "تأويل مختلف الحديث" (١/٣٧٢)؛ حيث نقل قولهم: "حَدِيثٌ يُكَذِّبُهُ النَّظَرُ- رَجْمُ قردة فِي زنى: قَالُوا: رُوِّيتُمْ أَنَّ قُرُودًا رَجَمَتْ قردة فِي زنى.

فَإِنْ كَانَتِ الْقُرُودُ إِنَّمَا رَجَمَتْهَا فِي الْإِحْصَانِ، فَذَلِكَ أظرف للْحَدِيث.

وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ، لَعَلَّ الْقُرُودَ تُقِيمُ مِنْ أَحْكَامِ التَّوْرَاةِ أُمُورًا كَثِيرَةً، وَلَعَلَّ دِينَهَا الْيَهُودِيَّةُ بَعْدُ، وَإِنْ كَانَتِ الْقُرُودُ يَهُودًا، فَلَعَلَّ الْخَنَازِيرَ نَصَارَى".

فقال ابن قتيبة: "وَنَحْنُ نَقُولُ فِي جَوَابِ هَذَا الِاسْتِهْزَاءِ، إِنَّ حَدِيثَ الْقُرُودِ لَيْسَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ ذُكِرَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ. . . وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ رَأَى الْقُرُودَ تَرْجُمُ قِرْدَةً، فَظَنَّ أَنَّهَا تَرْجُمُهَا لِأَنَّهَا زَنَتْ، وَهَذَا لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ إِلَّا ظَنًّا لِأَنَّ الْقُرُودَ لَا تُنْبِئُ عَنْ أَنْفُسِهَا وَالَّذِي يَرَاهَا تَتَسَافَدُ، لَا يَعْلَمُ أَزَنَتْ، أَمْ لَمْ تَزْنِ؟ هَذَا ظَنٌّ.

وَلَعَلَّ الشَّيْخَ عَرَفَ أَنَّهَا زَنَتْ بِوَجْهٍ مِنَ الدَّلَائِلِ لَا نعلمهُ، فَإِن القرود أزنى الْبَهَائِم، وَالْعَرَبُ تَضْرِبُ بِهَا الْمَثَلَ، فَتَقُولُ: أَزْنَى مِنْ قِرْدٍ، وَلَوْلَا أَنَّ الزِّنَا مِنْهُ مَعْرُوفٌ، مَا ضُرِبَتْ بِهِ الْمَثَلُ وَلَيْسَ شَيْءٌ أَشْبَهَ بِالْإِنْسَانِ فِي الزَّوَاجِ وَالْغَيْرَةِ مِنْهُ.

وَالْبَهَائِمُ قَدْ تَتَعَادَى، وَيَثِبُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَيُعَاقِبُ بَعْضُهَا بَعْضًا.

فَمِنْهَا مَا يَعَضُّ، وَمِنْهَا مَا يَخْدِشُ، وَمِنْهَا مَا يَكْسِرُ وَيُحَطِّمُ. وَالْقُرُودُ تَرْجُمُ بِالْأَكُفِّ، الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لَهَا، كَمَا يَرْجُمُ الْإِنْسَانُ.

فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا رَجَمَ بَعْضَهَا بَعْضًا لغير زنى، فتوهمه الشَّيْخ لزنى، فَلَيْسَ هَذَا بِبَعِيدٍ.

وَإِنْ كَانَ الشَّيْخُ اسْتَدَلَّ عَلَى الزِّنَا مِنْهَا بِدَلِيلٍ، وَعَلَى أَنَّ الرَّجْمَ، كَانَ مِنْ أَجْلِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ أَيْضًا بِبَعِيدٍ، لِأَنَّهَا -عَلَى مَا أَعْلَمْتُكَ- أَشَدُّ الْبَهَائِمِ غَيْرَةً، وَأَقْرَبُهَا مِنْ بَنِي آدَمَ أَفْهَامًا".

وأما قول البحيري: " ومن أمثلة ذلك الذي لا يُقبل عقلاً ولا حتى شرعًا ثُلة من أحاديث البخاري ومسلم والتي ردها الكثير من المعاصرين".

قلت: هكذا نقض دعواه السابقة: "أن أكثر ما أخرجاه من الصحيح وأقله من الضعيف المردود"، فبعد أن كان الضعيف المردود في الصحيحين قليلاً، صارت ثلة من أحاديث الصحيحين منكرة!

ومن هنا ندرك مكر هذا الرجل وقصده السيئ الذي لا يختلف عن مكر وسوء قصد أسلافه من أهل الأهواء والزيغ نحو أبي ريَّة الضال المنحرف.

وندرك أيضاً أن الرجل كاذب في دعواه احترام البخاري ومسلم!

وعليه أن يعلم أن سعيه -الغير مشكور- في إسقاط الثقة بالصحيحين سيذهب أدراج الرياح، ويأخذ معه مَن في قلوبهم مرض، ويبقى عليه الوزر والحساب والعذاب!!

والأمر كما قال الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في "ظلمات أبي رية" (٨٦): "فإذا جاء أبو رية في القرن الرابع عشر -بعد إجماع الأمة على حفظ البخاري وأمانته في رواية الحديث -يشكِّك في حفظ البخاري وأمانته وصدقه ونصحه لدين الإسلام، قلنا لأبي ريَّة انطح برأسك جبلاً حتى يدمى رأسك، فلن تهز الجبل، ولن تنقله، ولن يشك الناس فيما أجمعوا عليه من أن كتاب البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى".